أثر السياسة النقدية على نمو الاقتصاد في الجزائر

أ/ سهام بجاوية
أستاذ محاضرة قسم -ب-بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة بومرداس

لملّخص بالعربية:

أمام هذا التوجّه الجديد أصبح على السلطات النقدية للدولة دور رئيسي في تطبيق سياسة نقدية أكثر فاعلية وتأثيرا على المتغيرات الاقتصادية، فلم تعد السياسة النقدية مجرد ضمان لتحقيق مزايا التشريعات النقدية، على العكس أصبحت مسؤولة عن تحقيق التوازن والاستقرار النقدي، مما جعلها تمارس كل الإجراءات التي تمكّنها من تحقيق أهدافها، بحيث أصبحت تمثّل إحدى مظاهر السلطة الاقتصادية العامة. وعليه سعت السلطات العامة في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا من انتهاج البرامج والمخططات الاقتصادية نحو تبنّي نظام اقتصاد السوق مجبرة على معالجة هذه المشاكل عن طريق إجراء إصلاحات اقتصادية جذرية أهمها: استقلالية المؤسسات العمومية وإعادة هيكلتها الصناعية من خلال تبني نظام الخوصصة والمشاركة الأجنبية كنمط جديد للتسيير، تراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية، بالإضافة إلى اعتماد برنامج التعديل الهيكلي المفروض من قبل المؤسسات المالية الدولية وذلك للانتقال من الاقتصاد الموجه إلى نظام اقتصاد السوق، ناهيك عن تطبيق الإصلاحات التي شملت النظام المصرفي والنظام النقدي على وجه الخصوص، والهدف من ذلك هو تحقيق التوازنات النقدية ورفع معدلات النمو الاقتصادي باعتباره أحد أهم التحديات التي تقف أمام السلطات العامة في الجزائر تحت غطاء البرنامج الحديث القديم للحكومة " ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات" كونه السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في ظل إشكالية تذبذب السعر العالمي للبترول بين الحين والآخر.

الملّخص بالفرنسية:

Face à cette nouvelle orientation est devenue les autorités monétaires de l'Etat un rôle majeur dans la mise en œuvre de la politique monétaire plus efficace et influent sur les variables économiques, et non pas la politique monétaire est juste une garantie pour obtenir les avantages de la législation monétaire, au contraire, deviennent responsables de l'équilibre et de la stabilité monétaire, ce qui les exercent toutes les actions qui leur permettront pour atteindre ses objectifs, donc venu à représenter l'une des manifestations de la puissance économique général. Par conséquent, les pouvoirs publics ont cherché en Algérie depuis l'indépendance à nos jours de l'adoption des programmes et régimes économiques en vue de l'adoption d'un système d'économie de marché est forcé de répondre à ces problèmes grâce à des réformes économiques radicales, notamment: l'indépendance des institutions publiques et la restructuration industrielle grâce à l'adoption de la privatisation et le système de participation étrangère comme une nouvelle gouvernance, déclin rôle de l'état dans la vie économique, ainsi que l'adoption de l'ajustement structurel imposé par les institutions financières internationales, le programme de manière à déplacer d'une économie planifiée à un système d'économie de marché, l'économie, sans parler de la mise en œuvre des réformes, qui comprenait le système bancaire et le système monétaire en particulier, et l'objectif est de parvenir à des soldes de trésorerie taux de croissance économique et de relever l'un des défis les plus importants qui se dressent devant les autorités publiques en Algérie sous le couvert du programme de l'ancien discours du gouvernement " améliorer les exportations en

dehors du secteur des hydrocarbures " comme le seul moyen de parvenir à un développement économique global à la lumière du problème de la fluctuation des prix mondiaux du pétrole entre maintenant et puis.

الملّخص بالإنجليزية:

Faced with this new orientation has become the monetary authorities of the state a major role in the implementation of more effective and influential monetary policy on economic variables, not monetary policy is just a guarantee to achieve the advantages of monetary legislation, on the contrary, become responsible for balance and monetary stability, making them exercise all the actions that will enable them to achieve its objectives, so come to represent one of the manifestations of the general economic power. Therefore, public authorities have sought in Algeria since independence to the present day of the adoption of economic programs and schemes towards the adoption of a market economy system is forced to address these problems through radical economic reforms including: the independence of public institutions and industrial restructuring through the adoption of privatization and foreign participation system as a new governance, declining role of the state in economic life, as well as the adoption of structural adjustment imposed by the international financial institutions, the program so as to move from a planned to a market economy system, the economy, not to mention the implementation of reforms, which included the banking system and monetary system in particular, and the goal is to achieve cash balances rates of economic growth and raise as one of the most important challenges that stand in front of the public authorities in Algeria under the program cover of the old talk of the government " upgrade exports outside the hydrocarbons sector " as the only way to achieve overall economic development in the light of the problem of fluctuating world price of oil between now and then.

المقدمــة:

إنّ ظهور الأزمات المالية والاقتصادية العالمية وتزايد المشاكل الاقتصادية كالتضخم والبطالة وتزايد حجم المديونية الخارجية وخدمة الدين العام واختلال وضعية ميزان المدفوعات لمختلف الدول وحدوث الكساد للاقتصاد العالمي...إلخ. كل تلك الاختلالات أثّرت على المؤشرات الاقتصادية الكلية وأدّت إلى اختلاف السياسات النقدية وكذلك قدرة السلطات النقدية للتأثير على معدل النمو المطلوب، ناهيك أنّ للدولة قوة نقدية وسلطة قانونية تمكّنها من إصدار العديد من التشريعات والقرارات التي من شأنها تحديد المظاهر النقدية للاقتصاد الوطني، سواء تعلّق الأمر بكمية وسائل النقد المتاحة أو حجم الائتمان الممنوح للوحدات الاقتصادية أو سعر الفائدة السائد على مستوى السوق النقدية.

وتوضع هذه القوانين والتشريعات لتمكين السلطات النقدية من توجيه مسار الاقتصاد الكلي الوجهة الكفيلة بتحقيق أهداف الخطة الاقتصادية المتبعة من قبل السلطات العامة للدولة (ضمان التوازنات النقدية الداخلية والخارجية).

أمام هذا التوجّه الجديد أصبح على السلطات النقدية للدولة دورا رئيسيا في تطبيق سياسة نقدية أكثر فاعلية وتأثيرا على المتغيرات الاقتصادية، فلم تعد السياسة النقدية مجرد ضمان لتحقيق مزايا التشريعات النقدية، على العكس أصبحت مسؤولة عن تحقيق التوازن والاستقرار النقدي، مما جعلها تمارس كل الإجراءات التي تمكّنها من تحقيق أهدافها، بحيث أصبحت تمثّل إحدى مظاهر السلطة الاقتصادية العامة.

وعليه سعت السلطات العامة في الجزائر بعد الاستقلال مباشرة إلى بناء اقتصاد مستقل قائم بذاته منفصل تماما عن تبعيته للنظام الاقتصادي الفرنسي، إذ سارعت إلى إعادة تأميم واسترجاع المؤسسات الجزائرية ذات الملكية العامة،

فأعلنت عن إنشاء البنك المركزي الجزائري في ديسمبر **1962** وإنشاء عملة وطنية سنة **1964** تحت اسم "الدينار الجزائري"، ثم حاولت الجزائر تطبيق العديد من القوانين والمخططات الاقتصادية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وعلى الرغم من انتهاج تلك البرامج والمخططات الاقتصادية إلاّ أنّ الجزائر تخبطت خلال فترة السبعينات والثمانينات في عدة مشاكل وأزمات مسّت مختلف المجالات، جراء تراكم عدة مشاكل عندما كانت تعتمد نهج الاقتصاد المركزي حتى نهاية الثمانينات، منها المديونية الخارجية وسوء استعمال طاقات الجهاز الإنتاجي الوطني بالشكل العادي واستمرار العجز الميزاني في ميزانية الدولة، بالإضافة للطابع الإداري التعسفي المعتمد في التمويل. هذا ما دفع السلطات العامة إلى الاتجاه نحو تبنّي نظام اقتصاد السوق مجبرة على معالجة هذه المشاكل عن طريق إجراء إصلاحات اقتصادية جذرية أهمها: استقلالية المؤسسات العمومية وإعادة هيكلتها الصناعية من خلال تبني نظام الخوصصة والمشاركة الأجنبية كنمط جديد للتسيير، تراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية، بالإضافة إلى اعتماد برنامج التعديل الهيكلي المفروض من قبل المؤسسات المالية الدولية وذلك للانتقال من الاقتصاد الموجه إلى نظام اقتصاد السوق، ناهيك عن تطبيق الإصلاحات التي شملت النظام المصرفي والنظام النقدي على وجه الخصوص، والهدف من ذلك هو تحقيق التوازنات النقدية ورفع معدلات النمو الاقتصادي باعتباره أحد أهم التحديات التي تقف أمام السلطات العامة في الجزائر تحت غطاء البرنامج الحديث القديم للحكومة " ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات" كونه السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في ظل إشكالية تذبذب السعر العالمي للبترول بين الحين والآخر.

ارتأينا إلى طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

I. تطور الكتلة النقدية ومكوّناتها في الجزائر

تميزت سياسة عرض النقود في الجزائر بالنمو المستمر والمتزايد في معدلات عرض النقود مع ارتباط هذا النمو والتغير بتغير مقابلات الكتلة النقدية خاصة مقابل الأصول الخارجية التي احتل صدارة الإنشاء النقدي في الجزائر. وهو ما ساهم في ارتفاع معدلات التضخم في فترات مرافقة لزيادة حجم الأصول الخارجية.[1]

أولا: عرض النقود في الاقتصاد الجزائري

تولي السلطات النقدية في مختلف الدول أهمية كبيرة لعرض النقود وتنظيم إصداره بما يتوافق والأهداف الاقتصادية الكلية. وهو ما يستدعي تتتبع السلطة النقدية (البنك المركزي) لعرض لنقود والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيه بزيادة حجمه أو تقليله. وفي الجزائر يتكوّن عرض النقود من: النقود القانونية. الودائع تحت الطلب. والودائع لأجل. كما أنّ عرض النقود في الجزائر يتم من خلال:

1- الإصدار النقدي: تعد وظيفة الإصدار النقدي في الجزائر من مسؤوليات بنك الجزائر. وهو ما نصت عليه المادة الرابعة من قانون النقد والقرض. والتي نصها يعود للدولة امتياز إصدار الأوراق النقدية والقطع النقدية في التراب الوطني. ويفوض حق ممارسة هذا الامتياز للبنك المركزي– بنك الجزائر–الخاضع لأحكام الباب الثاني من الكتاب الثاني من هذا القانون دون سواه.

2- الائتمان المصرفي: تساهم البنوك التجارية في الاقتصاد الجزائري في تركيبة عرض النقود من خلال الائتمان (القروض) المقدمة للاقتصاد وعملية خلق نقود الودائع. حيث أشار قانون النقد والقرض 90/10 إلى ذلك في نص المادة سبعون (70) التي جاء فيها :

"أنّ البنوك فقط هي المؤهلة الوحيدة للقيام بالعمليات المشار إليها في المواد من 66 إلى 68 أي تلقي الودائع من الجمهور، ومنح القرض، وأخيرا خلق وسائل الدفع وتسييرها".

ثانيا: مكوّنات عرض النقود في الجزائر

تتكوّن الكتلة النقدية من النقود القانونية والودائع تحت الطلب والتي تمثّل الكتلة النقدية M إضافة إلى أشباه النقود

[1] ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار الزمران، عمان، ص 223.

التي تمثّل الودائع لأجل. تطوّر هذه المكوّنات عبر الفترة من 2000 إلى 2013 كان كما يلي[1]:

1 –النقود القانونية: تتكوّن النقود القانونية التي يتم إصدارها من طرف بنك الجزائر من الأوراق والقطع النقدية المساعدة، وتعتبر هذه النقود أكثر مكونات الكتلة النقدية سيولة، وقد شكّلت حيّزاً كبيراً في تشكيل الكتلة النقدية خلال السنوات الأولى من الاستقلال، لتترك هذه المكانة للودائع تحت الطلب والودائع الآجلة بعد ذلك، وذلك لبروز الجهاز المصرفي الجزائري وتطور مداخيل الأفراد التي تعتبر مصدر تلك الودائع.

على سبيل المثال كانت النقود القانونية تمثّل نسبة 55% من مجموع الكتلة النقدية، وتضاعف مقدارها بحوالي 8,21 مرة سنة 1982. أمّا فيما يخص حجمها فقد شهد نمواً مستمراً إذ يقدر متوسط نمو النقود القانونية خلال الفترة 2000–2013 بحوالي 9,15%. وهذا يعني أنّ النقود القانونية تشكّل نسبة هامة من حجم M2 عرض النقود في الاقتصاد حيث أقل نسبة لها من بين مكونات عرض النقود الأخرى هي 2,22 % سنة 2005 و27,22% في سنة2007 بمبلغ قدره 921 مليار دج... أمّا أعلى نسبة للنقود القانونية كمكوّن للعرض النقدي فكانت سنة 2012 بنسبة فاقت 08,27%.

2–الودائع تحت الطلب: تعتبر الودائع تحت الطلب أكثر سيولة مقارنة بالودائع لأجل، نظرا لسرعة تحويلها إلى نقود ولذلك تندرج مع النقود القانونية لتشكل المستوى الأول من الكتلة النقدية M1 وتتكوّن هذه الودائع من الودائع الجارية لدى البنوك التجارية، الودائع الجارية لدى مراكز البريد وصناديق الادخار، وودائع الأموال الخاصة في الخزينة.

وقد كانت نسبة الودائع الجارية إلى عرض النقود تمثّل نسبة 39,34 سنة 1990 لترتفع بعد ذلك في سنة 1991 أي بعد قانون النقد والقرض إلى نسبة 40,5% من الكتلة النقدية نتيجة الإصلاحات النقدية والمصرفية التي انتهجتها السلطات الجزائرية بداية من قانون النقد والقرض حيث شكلّت نسبة الودائع تحت الطلب 30% من مجموع الكتلة النقدية خلال 2002 بما قيمته 751,6 مليار دج. أمّا متوسط معدل نموها خلال الفترة 2000 و2013 فقد فاقت 19,33 %مسجلا أعلى نسبة نمو له سنتي 2004 و2007

ب 51,5% و45,2% على التوالي[2]، إذ شهدت السنوات الثلاثة الأخيرة نمو مستمر في الودائع تحت الطلب حيث بلغت قيمتها 3657,8 مليار دج سنة 2010 و4570,2 مليار دج سنة 2011 و4776,34 سنة 2012، هذا ما يوحي بتحسن مستوى الفوائض المالية لدى الأفراد نتيجة الزيادة التي عرفتها منظومة الأجور في السنوات الأخيرة، وكذلك زيادة عدد الأشخاص الذين فتحوا حسابات على مستوى مؤسسة البريد أو البنوك الوطنية.

3- الودائع لأجل: الودائع لأجل أو أشباه النقود والتي تعتبر المكوّن الثاني في تركيب العرض النقدي إضافة إلى M1 فهي بذلك عبارة عن أموال مجمدة لفترة معينة وتعطي مقابلا (فائدة). ويندرج ضمنها الودائع لأجل لدى البنوك والودائع لدى صندوق التوفير والاحتياط وتؤشر هذه الودائع إلى الادخار. وقد بلغت نسبتها 03 % إلى إجمالي الكتلة النقدية في 1962 و30,48 % سنة 2010.

أمّا أعلى نسبة نمو لها فكانت متفاوتة من فترة إلى أخرى حسب الأوضاع الاقتصادية والأمنية التي مرّت بها البلاد فنجد أول أعلى نسبة نمو في سنة 2001 ب26,8 وسنة 2002 ب 20,3 و16,1 سنة 2003 وكان ذلك نتيجة للجوء الأفراد والمؤسسات إلى إيداع أموالهم في بنك الخليفة الذي كان أنشط البنوك في هذه الفترة قبل حله بعد ذلك نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة إلى حد الإغراء17 % التي كان يمنحها على الودائع. وكانت النتيجة بعد حل بنك الخليفة أن معدل نمو الودائع لأجل سجل نسبة نمو سالبة بلغت–0,3 % سنة 2007. غير أنّ تدخل الدولة آنذاك أدى إلى إعادة الثقة في الجهاز المصرفي وعودة نمو معدل الودائع لأجل أين وصل سنة 2008 الى 13,1 % ثم إلى19,45% سنة2013[3].

[1] بقبق ليلى أسمهان، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية، جامعة ورقلة، الجزائر، ص27.

1بقبق ليلى أسمهان، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية مرجع سابق، ص 28.

[3]بقبق ليلى أسمهان، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري، نفس المرجع، ص 30.

جدول تطور عرض النقود ومكوناته في الجزائر في الفترة 2000- 2013

الوحدة مليار دج

	النقود الثانوية	الودائع تحت الطلب	النقود M1	أشباه النقود	الكتلة النقدية M2	الناتج الوطني	سيولة الاقتصاد M2/PIB	سرعة تداول النقود PIB /M2
2000	484.52	563.7	1048.18	974.35	2022.5	4123.5	49.04	2.48
2001	577.15	661.3	1238.5	1235.0	2473.5	4257.0	58.1	1.72
2002	664.68	751.6	1416.34	1485.2	2901.53	4541.9	63.88	1.56
2003	781.4	849.0	1630.38	1724.04	3354.42	5266.82	63.68	1.57
2004	874.34	1291.3	2160.6	1577.5	3644.3	6127.5	61.00	1.64
2005	921.0	1516.5	2421,4	1636.2	4157.6	7564.6	55.0	1.56
2006	1081.4	2096.4	3167.6	1766,1	4933.7	8512.2	58.0	1.7
2007	1284.5	2949.1	4233.6	1761	5994.6	9408.3	63.7	1.37
2008	1540	3424.9	4964.9	1991	6955.9	11042.8	63.0	1.59
2009	1829.4	3114.8	4944.2	2228.9	7173.1	10034.3	71.5	1.4
2010	2098.6	3657.8	5756.4	2524.3	8280.7	12049.5	68.7	1.46
2011	2571.5	4570.2	7141.7	2787.5	9929.2	14384.8	69.0	1.45
2012	2997.2	4776.34	7 681,86	3329.8	11067.6	16160.0	68.48	1.46
2013	4 103.45	4 687.25	7 674,56	3 584.41	11258,97	19089,4	62,57	1,6

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية، من 2000 إلى 2013، تطور عرض النقود ومكوناته في الجزائر.

ثالثا: تطوّر عناصر المقابلات النقدية

تتمثّل مقابلات الكتلة النقدية مجموع الأصول والديون التي تقابلها عملية إصدار وخلق النقود من طرف البنك المركزي والبنوك التجارية هذه المقابلات هي صافي الأصول الخارجية والقروض المقدمة للاقتصاد والقروض للخزينة.

1. **صافي الأصول الخارجية:** تشمل الأصول الخارجية مجموع وسائل الدفع الدولية الموجودة لدى الجهاز المصرفي من الذهب والعملات الأجنبية. أمّا تطورها في الاقتصاد الوطني فكان مرتبطا أساسا بالصادرات من البترول. لذلك نلاحظ أنه كلما كانت أسعار النفط مرتفعة كلما ارتفعت معها الأصول الخارجية والعكس[1]. فقد كان مقدار هذه الأصول في سنة 1962 لا يتعدى 9 مليار دج ووصل بعد ذلك سنة 1980 الى 16 .5 مليار دج، ثم أنّه شهد تدهور ملحوظ في سنة 1986 بسبب الأزمة البترولية واستمرت حتى سنة 1994 أين سجل ارتفاعا بلغ 60 .4 مليار دج، ثم شهد بعد ذلك انخفاضا محسوسا سنتي 1968 و1999 بنسبة

(-17 .4%) و(-37 .8%) على التوالي. وكان سبب ذلك دائما انخفاض أسعار البترول. لكن هذا الانخفاض لم يدم طويلا بل عاود الارتفاع سنة 2000 أين سجل أعلى نسبة نمو فاقت 343 .85% أي أنّ الأصول الخارجية قد تضاعفت سنة 2000 ب 4 .45 مرة عن سنة 1999 (في

[1] على صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر، مجلة الرؤى الاقتصادية، ديسمبر 2014، جامعة سوق اهراس، 2000.2013، ص31.

ظرف سنة واحدة). ونتيجة الارتفاع المستمر لأسعار النفط وارتباط عائدات الجزائر الخارجية به فقد شهدت الأصول الخارجية تسجيل معدلات نمو ايجابية في صافي الأصول الخارجية حيث بلغت 1755 .7 مليار دج في نهاية 2002. ثم وصل إلى

(2342 .6 و3119 .2) مليار دج في 2003م و2004م على التوالي. بينما كانت أدنى نسبة نمو لهذه الأصول بعد سنة 2000 هي 6 .23% سنة 2009، و7 .31% سنة 2012 وكان ذلك نتيجة الأزمة المالية التي شهدتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا التي رافقها انخفاض في الطلب على المحروقات وكذلك انخفاض قيمة الدولار.

2. **القروض المقدمة للاقتصاد:** القروض المقدمة للاقتصاد هي القروض الممنوحة من الجهاز المصرفي للأعوان الاقتصاديين الماليين من أجل مواجهة احتياجاتهم، وتشمل نوعين من القروض هما[1]:

- **القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر إلى البنوك التجارية** لتلبية حاجاتهم من السيولة النقدية في إطار عمليات الاقتراض منه وسياسة إعادة الخصم؛
- **القروض المقدمة من البنوك التجارية لصالح الأعوان الاقتصاديين** باستعمال الشيكات وأدوات السحب.

أمّا فيما يخص تطور القروض المقدمة للاقتصاد فقد شهدت هي الأخرى نموا مستمرا حيث كانت سنة 1982 تقدر ب 82,112 مليار دج، هذا وقد استمرت في الارتفاع إذ نجد أنها بلغت مقدار (1150 .7، 993 .7، 1078 .1، 1266 .8، 1380 .2، 1535 .0) مليار دج في الفترة من 1999 الى 2004 على التوالى، لتصل في نهاية سنة 2012 الى 4297 .76 مليار دج.

وقدرت معدلات نمو القروض المقدمة للاقتصاد في المتوسط ب 12 .93% خلال الفترة (2001– 2008) مسجلا ارتفاعا قدرة ب 1537 .1 مليار دج، لتميل في السنوات الأخيرة إلى نوع من الاستقرار حيث سجل معدل نمو لها 18% سنتي 2008–2009. ثم 14 .5% بين سنتي 2011 و2013.

3. **القروض المقدمة للخزينة:** تتمثّل قروض الخزينة في التسبيقات التي يمنحها بنك الجزائر للخزينة العامة، الاكتتاب في سندات الخزينة العامة من طرف البنوك التجارية وحتى الأشخاص، ودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخزينة والتي منها الحسابات البريدية.

وقد عرفت قروض الخزينة ارتفاعا وانخفاضا تماشيا مع منهج التمويل والسياسة المالية المتبعة من فترة لأخرى، وقد بلغت هذه القروض (847 .9، 677 .6، 569 .7، 578 .6، 423 .4، و–20 .6) مليار دج خلال الفترة من 1999 إلى 2004 على التوالي.

والملاحظ أنّ حجم هذه القروض انخفض في السنوات الأخيرة بشكل ملفت للانتباه ابتداء من 2005 أين أصبحت قيمتها سالبة، وذلك نظرا لتحسن الأوضاع الاقتصادية وارتفاع أسعار البترول وتقليل دور الخزينة في عمليات التنمية. كما يبيّنه الجدول التالي:

[1]على صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر، مجلة الرؤى الاقتصادية ديسمبر 2014، مرجع سابق، ص 32 .

جدول تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر "2000- 2013" الوحدة مليار دج

المتغير / السنة	النقود M1	الكتلة النقدية M2	قروض الاقتصاد NDCG	قروض للحكومة CCB	صافي الأصول خارجية ANF
2000	905.18	1789.35	993.7	677.5	775.9
2001	1048.18	2022.5	1078.4	569.7	1310.8
2002	1238.5	2473.5	1266.8	578.6	1755.7
2003	1416.34	2901.53	1380.2	423.4	2342.6
200	1630.38	3354.42	1535	-20.6	3119.2
2005	2160.6	3644.3	1779.8	-933.2	4179.7
2006	2421,4	4157.6	1905.4	-1304.1	5515.
2007	3167.6	4933.7	2205.2	-2193.1	7415.5
2008	4233.6	5994.6	2615.5	-3627.3	10246.9
2009	4964.9	6955.9	3086.5	-3488.9	10885.7
2010	4944.2	7173.1	3268.1	-3392.9	11996.5
2011	5756.4	8280.7	3726.51	-3406.6	13922.41
2012	7141.7	9929.2	4297.46	-3289.7	14940.4
2013	7 681,86	11067.6	4 902,5	-3 600,9	15 241.24

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية، من 2000 إلى 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

رابعا: العلاقة بين نمو العرض النقدي ومقابلات الكتلة النقدية

يجمع الاقتصاديون أنّ عرض النقود يرتبط بعدة متغيرات في الاقتصاد عادة ما تكون أهم هذه المتغيرات تتمثّل في مقابلات الكتلة النقدية ومتطلبات النشاط الاقتصادي من الحجم النقدي الأمثل الذي يلبي طلبات الأعوان الاقتصاديين. درجة هذا الترابط تختلف من اقتصاد إلى آخر حسب درجة تطوره وتطور الجهاز المالي والمصرفي وكذا العادات المصرفية في البلد. وفي الجزائر نحاول تحليل مدى ارتباط عرض النقود بمقابلات الكتلة النقدية للفترة ما بين 2000 و2013 فيما يلي:

يرتبط عرض النقود بعلاقة يفترض أن تكون وثيقة مع متغيرات الاقتصاد الكلي كالناتج المحلي الاجمالي والعجز بالموازنة والاحتياطات الدولية ناتجة عن الصادرات الوطنية. هناك علاقة واضحة وإيجابية بين عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)[1] وبين معدل الناتج المحلي الاسمي والحقيقي. ولكن تلك العلاقة كانت غير واضحة مع معدل التضخم وذلك لوجود عوامل أخرى تؤثر على نمو وعرض النقود غير الزيادة في معدلات الأسعار.

I. أثر السياسة النقدية على نمو الاقتصاد في الجزائر

انتقل الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الاشتراكي الموجه نحو اقتصاد ليبرالي يقوم على أسس اقتصاد السوق على إثر أزمة سنة 1986 التي بيّنت بوضوح هشاشة الهيكل الاقتصادي في الجزائر، الأمر الذي تطلّب في بداية الأمر القيام بإصلاحات ذاتية من دون اللجوء إلى أطراف أجنبية كمؤسسات النقد الدولية مثلا، ولكن هذا الاعتماد الذاتي قد نتج عنه تفاقم الأوضاع النقدية والاقتصادية وحتى

[1] بنك الجزائر، التقارير السنوية، من2006 إلى2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

الاجتماعية، ويظهر ذلك في ارتفاع معدلات التضخم ومستويات البطالة، ارتفاع حجم المديونية الخارجية وثقل خدمة الدين بالمقابل، ارتفاع عجز الميزانية العامة للدولة، انخفاض قيمة العملة الوطنية، انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

ومن أجل ضمان نوع من الاستقرار الاقتصادي والمحافظة على التوازنات النقدية الداخلية والخارجية، سعت السلطات العامة في الجزائر إلى إعادة تقييم شامل لدور السياسات الاقتصادية المعتمدة في بناء ورسم مستقبل للاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق تفعيل وسائل تلك السياسة الاقتصادية العامة وتحديد أهدافها النهائية بدقة وبأولوية مسبقة التحديد، بعيدا عن أي خلفيات أو مصالح، وفتح المجال الواسع أمام السلطات النقدية لاتخاذ القرارات المثلى وفي الفترات المناسبة لذلك.

وعليه كان لزاما على الدولة إعادة تنظيم هيكل وعمل النظام المصرفي ككل من خلال وضع أسس مضبوطة وقواعد منصوصة قانونيا وتطبيق الإجراءات بصرامة تامة من أجل إعطاء السلطات النقدية الحرية في رسم السياسة النقدية والتحكّم في حجم الائتمان وتوجيهه مختلف القطاعات.

1. مراحل السياسة النقدية في الجزائر: إنّ المرحلة الانتقالية التي عرفها الاقتصاد الجزائري من خلال تبنّي نظام اقتصاد السوق كان لها أثر كبير على تطور الأوضاع والمؤشرات النقدية الداخلية . من خلال فرض صندوق النقد الدولي عدة إجراءات صارمة في مقدمتها إعادة تقييم لقيمة الدينار الجزائري بتخفيضه بمعدلات كبيرة . ضف إلى ذلك تحول تطبيق البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية من شكلها المباشر إلى استخدام الأدوات غير المباشرة في إدارة الائتمان وتوجيهه . وكلها إجراءات وتدابير تدفعنا للتساؤل عن مدى تغيّر طبيعة تطبيق السياسة النقدية شكلا ومضمونا بعد تغير التوجه الاقتصادي.

أ. خصائص السياسة النقدية قبل سنة 1990: قبل صدور قانون النقد والقرض **10/90** كان القطاع المالي الجزائري صغيرا، إذ عمل في واقع الأمر كأداة مالية لاستثمارات القطاع العام بينما لم تكن الأسواق المالية موجودة على الإطلاق، ولم تكن البنوك التجارية تمارس أي نشاط تجاري، بل كانت تجمع مدخرات قطاع العائلات وقطاع المؤسسات من خلال شبكة واسعة من الفروع، وتوجّه هذه الموارد نحو تمويل الواردات وعمليات المؤسسات العامة، وقد لعبت الخزينة حينها الدور الرئيسي في القطاع المالي إذ احتكرت معظم المدخرات الوطنية من خلال حسابات التوفير البريدية وإصدار السندات الاستثمارية، وقد استخدمت هذه الموارد أساسا لتمويل المشاريع الجديدة في المؤسسات العمومية التي كانت تعاني على العموم من قصور الرسملة معتمدة على الاقتراض من البنوك لتمويل استثماراتها.

وقد لعب البنك المركزي الجزائري دورا ثانويا وحددت معدلات الفائدة بقرارات إدارية عند مستويات نتجت عنها أسعار فائدة حقيقية سالبة، ممّا دفع المديرين نحو الاستثمارات ذات التركيز الرأسمالي العالي، وفي هذه الحالة لم يمارس البنك المركزي أي نشاط ملموس في مجال الرقابة المصرفية ولم تكن وظيفته في إعادة الخصم سوى أداة لتزويد البنوك بالسيولة اللازمة.

هذا ما عجّل بظهور مرحلة جديدة بعد الإصلاح المالي والنقدي لسنة **1970-1971** حيث لم تعد النقود كرأس مال فقط وإنّما أضحت كوسيلة لتداول الدخول المحصل عليها من ريع البترول(ظاهرة عددية لحساب الكميات الرأسمالية المحصل عليها من جراء التغير النقدي للبترول). لذلك تفطنت السلطات العامة في نهاية الثمانينات إلى هذا الدور الحيادي والسلبي للنقود وإعطائها مفهوم جديد يتمثّل في اعتبار النقود وسيلة لتداول رأس المال والعمل على الرجوع إلى نظام تعبئة الموارد النقدية الوطنية، وكان ذلك محتوى ترتيبات قانون **1986** وإنشاء المجلس الوطني للقرض والنقد فأصبحت النقود كأداة للقرض والتنمية بين أيدي السلطات العامة النقدية والمالية وبالتالي ظهر دورها الإيجابي وتأثيرها

المباشر على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك أي أنّها أصبحت أداة استراتيجية مهمة لدى المخطّط والسلطات العامة.

وعلى العموم يمكن أن نرجع سبب الحالة التي آلت إليها النقود خلال الفترة التي تبنّت فيها السلطات العامة في الجزائر لنظام اقتصادي اشتراكي انعكس على دور وفعالية السياسة النقدية، وذلك للأسباب التالية[1]:

- تسيير إداري لمعدلات الفائدة المثبتة عند مستويات دنيا؛
- تسيير نقدي إداري ليّن يوحي بالخضوع التام للسلطة النقدية إلى السلطة السياسية وأجهزتها؛
- عرض نقدي خارجي غير مرتبط بالنشاط الاقتصادي وتابع كليا لرغبة زبائن القطاع العمومي؛
- طلب القرض غير مرن لمعدلات الفائدة؛
- الدور المهم للبنك المركزي الجزائري في إعادة تمويل البنوك؛
- تأطير القروض الذي يشكل الأسلوب المفضل لتنظيم النشاط النقدي للبنوك.

إنّ السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى غاية عام 1990 كانت حيادية بسبب الدور السلبي للنقود في الاقتصاد الوطني، إذ لم تتمكن تلك السياسة من تحقيق الأهداف والمهام المنوطة بها والسبب في عدم فعاليتها خلال تلك الفترة يرجع أيضا إلى كون تلك الأخيرة لم تكن تعدوا كونها مفهوم نظري منصوص عليه في القوانين التشريعية بعيدا عن الواقع التطبيقي، ضف إلى ذلك اعتماد البنك المركزي على الأدوات المباشرة في الرقابة والتحكم في الائتمان على مستوى جهاز مصرفي هش بعيد كل البعد عن الدور المنوط به من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، وقد اعتبر البنك المركزي مجرد ملجأ لتمويل عجز الميزانية العامة، إذ كانت الخزينة العمومية هي المكلفة بمهمة إصدار النقد والتحكم في حجم تداوله.

ب. معالم السياسة النقدية بعد قانون النقد والقرض 10/90: إنّ العنصر الأساسي في انتقال الاقتصاد الجزائري من نظام مخطط إلى اقتصاد السوق هو إنشاء أسواق ومؤسسات مالية تستطيع مساندة هذا التوجه الجديد بتوفير المناخ الملائم للاستثمار، وإن مواجهة صعوبات هذا الانتقال ومشاكله يخلق تحديات إضافية للسياسة النقدية، لذا أوجب خلق الإطار المؤسسي لها ولأدواتها حتى تؤدي مهمتها بكفاءة عالية.

فبعد المشاكل الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر وأدت إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، حاولت الدولة سنة 1990 معالجة هذه المشاكل، فاتبعت سياسة نقدية باعتبارها الوسيلة المزدوجة المبذولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاتجاه نحو نظام يستند إلى ميكانيزمات اقتصاد السوق باعتبار أنّ السياسة النقدية هي إحدى محاور الإصلاحات الاقتصادية وهي إحدى الركائز الأساسية للسياسات الاقتصادية التي تمكنّها من مراقبة التضخم وتنظيم سوق الصرف وتحقيق الاستقرار النقدي[2].

لقد أدخلت تعديلات جذرية على طريقة عمل القطاع المالي في الفترة ما بين 1989-1991، لذا كان من الضروري تحويل النظام المالي من مجرد ناقل للأموال من الخزانة نحو المؤسسات العامة إلى نظام فعالا في تعبئة الموارد وتخصيصها، وتمثلت العناصر الرئيسية لهذا التحول في التحرك نحو استخدام أدوات السياسة النقدية القائمة على اعتبارات السوق وتحرير أسعار الفائدة، والتحرير التدريجي لمعاملات الحساب الجاري والرأسمالي واعتماد سياسة أكثر مرونة تجاه سعر الصرف.

وقد حدثت نقطة تحوّل على مستوى النظام المصرفي سنة 1990 بصدور قانون النقد والقرض الذي نص على ما يلي:

- منح البنك المركزي استقلالية عن وزارة المالية وتكليفه بتسيير السياسة النقدية، وقد خضع البنك المركزي

[1] F. Renversez- « Eléments d'analyses monétaire » - édition Dalloz- 1988- P123.

[2] مبارك بوعرشة، السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية، مجلة العلوم الإنسانية، قسنطينة، العدد الثاني(02)، 1999، ص82.

لعملية إعادة تنظيم إدارية جعلت في مقدوره أن يطّلع بمسؤوليته الجديدة وسمي **"بنك الجزائر"**.

- إنشاء مجلس النقد والقرض الذي كان بمثابة السلطة النقدية المسؤولة عن صياغة سياسات الائتمان والنقد الأجنبي والدين الخارجي والسياسات النقدية.
- تطبيق قواعد تتسم بالشفافية وتحكم العلاقة بين الخزينة والنظام المالي.
- إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة بالنسبة لإمكانية الحصول على الائتمان وإعادة التمويل من البنك المركزي وأسعار الفائدة.

إنّ التطورات النقدية التي حصلت منذ سنة 1990 تعكس مباشرة توجهات السياسة النقدية في ظل اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي والتي كان لها الأثر الواضح والكبير على تطور الوضعية النقدية في الاقتصاد الوطني، ويمكن التفريق بين ثلاثة توجهات مختلفة للسياسة النقدية تظهر كالآتي[1]:

✓ **الفترة الأولى:** تمتد الفترة الأولى من عام 1990 إلى غاية سنة 1994 وهي الفترة التي سبقت تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي إذ كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع، وتهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، كما أنّ التراجع عن سياسة التشدد المالي التي انتهجتها الحكومة في السابق باعتماد برنامج الاستعداد الائتماني من خلال الاتفاقيتين المنعقدتين في عامي 1989 و1991 مع مؤسسات النقد الدولية التي كانت تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، أثّرت في التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية العجز الموازني، وقد تم بعض الإجراءات التالية في هذه المرحلة مع صندوق النقد الدولي:

1. الاستعداد الائتماني الأول[2]: وافق صندوق النقد الدولي في إطار اتفاق التثبيت **30 ماي 1989** على تقديم **155.7** مليون وحدة سحب خاصة، كما استفادت الجزائر من تسهيل تمويل تعويضي بقيمة **315.2** مليون وحدة حقوق سحب خاصة نظرا لانخفاض قيمة أسعار البترول وارتفاع أسعار الحبوب سنة **1988**.

2. الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991[3]: بعد الاتفاقية الأولى المبرمة بين الجزائر وصندوق النقد الدولي سنة **1989** وجدت السلطات العامة نفسها مجبرة ثانية إلى اللجوء نحو تلك المؤسسة المالية الدولية لإبرام اتفاق جديد بتاريخ **30 جوان 1991** عرف بالاستعداد الائتماني الثاني، إذ تمّ بموجبه تقديم **300** مليون وحدة سحب خاصة مقسمة على أربعة شرائح.

3. الاستعداد الائتماني الثالث (أفريل 1994): نتيجة العراقيل والقيود التي اعترضت مسار إعادة تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي في الجزائر لجأت الحكومة الجزائرية مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي من أجل إبرام برنامج تكييفي ثالث لمدة سنة واحدة ابتداء من تاريخ **1994/04/01** إلى غاية **1995/03/31** هذا الاتفاق الذي يضم البنود التالية:

- تحقيق نمو مستقر ومقبول عند حدود **3 %** في سنة **1994** ومعدل **6 %** سنة **1995**.
- تخفيض معدلات التضخم.
- تحرير التجارة الخارجية من أية عوائق ممكنة.

✓ **الفترة الثانية:** والمعتمدة من سنة **1995** إلى غاية سنة **2000**، وعلى عكس الفترة السابقة تم تغيير توجه السياسة النقدية خلال فترة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، إذ تمّ إتباع سياسة نقدية انكماشية صارمة ابتداء من سنة **1994** وذلك بهدف تخفيض معدل التضخم الذي بلغ مستويات أعلى خلال الفترة السابقة نتيجة التوسع النقدي

[1] طيبة عبد العزيز وبلعزوز بن علي، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990- 2006، جامعة الشلف.

[2] نادي الدراسات الاقتصادية الجزائرية، مسار السياسة النقدية في ظل تحول الاقتصاد الجزائري، ص03

[3] دحمان بن عبد الفتاح، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكييف لـ FMI- دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، ص182.

المفرط، وقد تزامن تقييد السياسة النقدية مع فترة تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي الممتد من سنة **1994** إلى سنة **1995**، وقد عمدت الجزائر خلال هذه المرحلة إلى تبنّي برنامج القرض الموسع من سنة **1995** إلى غاية سنة **1998**.

1. اتفاق القرض الموسع (ماي 1995- ماي 1998)[1]: عمدت الحكومة الجزائرية مرة أخرى لطلب قرض من صندوق النقد الدولي يندرج في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض امتدت لثلاثة سنوات . وقد حدد مبلغ الاتفاق بـ: **1.169.28 مليون** وحدة حقوق سحب خاصة أي بنسبة **127.9 %** من حصة الجزائر.

✓ **الفترة الثالثة:** الممتدة من سنة **2001** إلى غاية سنة **2006** حيث اعتبرت هذه المرحلة معاكسة في توجّه السياسة النقدية باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من أفريل **2001** إلى غاية أفريل **2004** وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة ما بين **2005- 2009** إذ تعززت المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني بشكل ايجابي خلال نفس الفترة. وقد ساهمت العديد من العوامل في تحسين الوضع النقدي في الجزائر ودفعه نحو التوسّع، ومن بين هذه العوامل ارتفاع أسعار البترول التي وصلت إلى حدود **54.6** و**67.3** دولار للبرميل الواحد سنتي **2003** و**2004**. في حين سجل سعر البرميل الواحد **64.9** و**65.2** دولار خلال سنتي **2001** و**2002** على التوالي.

2. مسيرة النمو الاقتصادي في الجزائر: من مرحلة البناء والتخطيط إلى مرحلة الإصلاح والتوجه نحو اقتصاد السوق، لقد حاولت السلطات العامة في الجزائر منذ حصولها على السيادة الوطنية بناء أسس وركائز اقتصاد الجزائر المستقلة، وذلك من خلال إتباع العديد من السياسات الاقتصادية والبرامج والمخططات الاقتصادية ضمنت نوعا ما تشييد قاعدة للاقتصاد الوطني تمثلت في الهياكل القاعدية ومؤسسات الدولة من هيئات رسمية وإدارات عمومية ومؤسسات اقتصادية عامة، والهدف من ذلك هو دعم مشاريع ومخططات التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي ولو بمستويات ضئيلة. لتجد الجزائر نفسها مع بزوغ أزمة 1986 أمام حتمية إصلاح اقتصادي شامل تجلى في تغيير توجهها الاقتصادي نحو المزيد من الاستقلالية والخوصصة وتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية وفتح المجال على مسرعيه للاستثمار الأجنبي...إلخ.

إنّ وتيرة النمو الاقتصادي في الجزائر مر على مرحلتين رئيسيتين هما:

أ. مرحلة ما قبل الإصلاح في الفترة ما بين 1962-1966[2]: تخللت هذه المرحلة العديد من الفترات نتيجة اختلاف مسيرة الاقتصاد الوطني، إذ بدأت مرحلة الانتظار، حيث كانت هذه المرحلة في الفترة التالية لاستقلال الجزائر بفراغ في النظرية الاقتصادية والنموذج المراد إتباعه، وعلى الرغم من قصر هذه الأخيرة التي تغطي الفترة 1962-1966 إلّا أنّه من بين إيجابياتها أنّها هيّأت الظروف لعملية التخطيط المركزي والتدخل الواسع والمهيمن للدولة، رغم أنّها فترة تتّسم بضعف المقومات المالية لدولة حديثة الاستقلال، وكذا تدمير للبنية التحتية الضرورية لانطلاق النمو الاقتصادي[3]، لتليها فترة أخرى كان الاعتماد على الانتشار الواسع للدولة في جميع المجالات بحيث كانت المنتج الوحيد والمستثمر الوحيد في الحياة الاقتصادية من خلال الاعتماد على التخطيط والتسيير المركزي.

انتهجت خلالها الجزائر على سياسة نشطة في مجال الاستثمار في القطاع العمومي، واعتبر النمو الاقتصادي كما لو كان إنشاء قاعدة مادية كثيفة. ترتّب عن هذا التوجّه تطور

[1] نادي الدراسات الاقتصادية الجزائرية، مسار السياسة النقدية في ظل تحول الاقتصاد الجزائري، ص06

[2] حاكمي بوحفص وعبد القادر دربال، **أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر**، les cahiers du MECAS، العدد الثالث(3)، أفريل 2007، ص 330.

[3] عبد اللطيف بن اشنهو، تجربة التنمية والتخطيط في الجزائر في الفترة ما بين 1962- 1988، ص120.

كبير في إرساء الهياكل القاعدية والبناء التحتي للاقتصاد والذي يعتبر ثمرة هذه المرحلة[1].

هذه المرحلة الأخيرة التي تمثلت في دعم تمويل القطاع الصناعي مقارنة مع القطاعات الأخرى في إطار برنامج التصنيع وذلك بالاعتماد على القطاع العمومي ومن ثم المؤسسة الوطنية، وكل ذلك لغرض زيادة مستوى الإنتاج والعمالة وخلق القيمة المضافة. ومنه نجد أن هذه السياسة الاقتصادية قد ترتب عليها أداء اقتصادي لا بأس به، وخاصة في مجال النمو الاقتصادي الذي تراوح ما بين **6 %** إلى **7 %** في المتوسط السنوي تبعه انخفاض في معدلات البطالة التي بلغت **18 %** سنة **1980**، وكذلك قد تحقق هذا النمو بواسطة ارتفاع أسعار النفط ترتب عنها مساهمة هذا القطاع الكبيرة في النمو الاقتصادي[2]. إلاّ أنّ هذه السياسات نتج عنها انعكاسات سلبية بسبب وجود سوق داخلية واسعة لو يستطع مستوى الإنتاج الوطني تلبية احتياجاتها في ظل تأخر القطاع الفلاحي عن مسايرة ذلك الطلب المحلي.

إنّ اعتماد الدولة الجزائرية على أسعار النفط كأساس مرجعي لتمويل مشاريعها التنموية وخاصة القطاع الصناعي بإعطائه الأولوية للاستثمار فيه عن باقي القطاعات الأخرى . جعلها تربط مصير مخططاتها وبرامجها الاقتصادية بسعر النفط على المستوى الدولي. هذا ما نتج عنه صدمة وكارثة اقتصادية خلال النصف الأخير من سنوات الثمانينات بسبب انهيار أسعار النفط وبالتالي حدث أكبر انهيار اقتصادي في الجزائر مؤديا إلى خلل مزدوج في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات. غدا الاقتصاد الوطني يعاني من اختلال هيكلي كبير تعثر عن إثره أداء الاقتصاد الجزائري وأصبحت لأول مرة معدلات نمو الاقتصاد تتسم بالسلبية بعد مرحلة هامة من التطور والتوسع. إلاّ أنّها فترة بينت أنّ الاقتصاد الجزائري كان لا يعدو كونه اقتصاد قائم على الاستدانة. ولكن منذ ذلك الحين (أزمة **1986**) دخل الاقتصاد الوطني إلى مرحلة جديدة عرفت بمرحلة الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة على كافة المستويات.

ب. مرحلة الإصلاح الاقتصادي: في بادئ الأمر حاولت السلطات تعزيز جهودها لتصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية التي عرفت اختلالات كبيرة . وعرفت هذه المرحلة أول اقتراب للجزائر من المؤسسات المالية الدولية . وتم التفاهم حول برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي يغطي الفترة 1989- 1991 تعتمد من خلالها الجزائر على سياسة لإدارة الطلب أقل ما يقال عنها أنها كانت صارمة من خلال تخفيض قيمة العملة، وتطبيق إجراءات تحرير التجارة وتعديلات على تسعير الصرف الاسمي، زيادة على امتصاص السيولة الزائدة في الاقتصاد ككل. هذه الفترة الأخيرة سميّت مرحلة الإصلاحات المحتشمة.

أمّا المرحلة الثانية فعرفت **بمرحلة التردد والتراجع في الإصلاح** وهي تمتد من 1992 إلى 1993، حيث طبع مسار الإصلاح التردد والارتخاء بخصوص السياسة الاقتصادية وتباطأت خطى الإصلاح الاقتصادي نتيجة انخفاض قيمة العملة وزيادة الاختلالات رغم استراتيجية البلاد التي كانت تهدف إلى الوفاء تماما بخدمة الدين الخارجي الذي وصل **30 %** من حصيلة الصادرات زيادة على زيادة مستوى الاستهلاك الحكومي وارتفاع حجم الاستثمار الحكومي أيضا ناهيك عن هبوط نسبة الادخار إلى الاستثمار الحكومي بأكثر من **10 %** من الناتج المحلي، وقد عرفت الميزانية العامة عجز موازني قدر بـ **10 %** سنة 1993 بسبب عدم تعديل سعر الصرف . وكذا اتساع حجم الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية التي شكلت **5 %** من الناتج سنة 1993/1992.

ظهرت مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة 1994- 1998 حيث حدث تدهور جديد في الاختلالات زيادة على انخفاض أسعار البترول وتضاؤل فرص الحصول على التمويل الخارجي مما نتج عنه أزمة في ميزان المدفوعات . فرضت على السلطات العامة صياغة برنامج

[1] أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، مرجع سابق، ص08.
[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية، 1998، ص86.

شامل للإصلاح الاقتصادي تجسد في إبرام اتفاقيتي ماي 1994 وماي 1995 مع صندوق النقد الدولي، بهدف الاستجابة إلى التحوّل نحو اقتصاد السوق وضبط الأوضاع عن طريق إنعاش الاقتصاد الوطني.

وقد انتهت الدولة على العموم خلال هذه الفترة على سياسة اقتصادية ظرفية تتسم بتطبيق مجموعة من الإجراءات النقدية والمالية التي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي دائم وتقليص مستوى العجز الموازني وزيادة الموارد عن طريق توسع الضريبة بالقيم المضافة، مكافحة الغش والتهرب الضريبي وتقليص النفقات، إزالة وإلغاء دعم الأسعار وعقلنة نفقات التجهيز وغيرها من الخطوات التي قامت بها الدولة بهدف دعم وتيرة ومستوى النمو الاقتصادي في الجزائر[1].

3. مدى مسايرة مستوى النمو الاقتصادي للكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد الوطني

إنّ الحديث عن مسايرة مستوى النمو الاقتصادي لكمية النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2006، وهي فترة الدراسة يدعونا إلى التساؤل حول طبيعة الارتباط والعلاقة المتواجدة بين الجانبين النقدي والحقيقي في الاقتصاد الوطني. أي هل للسياسة النقدية دور في نقل أثرها من الجانب النقدي إلى الجانب الحقيقي من خلال حفز وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في حالة ما تم إتباع سياسة نقدية توسعية والعكس صحيح في حالة تطبيق السياسة الانكماشية هذه تعتبر إشكالية بالنسبة للسلطات النقدية التي تحاول دوما تقليص مستوى الفارق بين نمو كمية النقود المصدرة وحجم التغير في الناتج الداخلي الخام الحقيقي وهو ما يعني تقليص حجم الفجوة التضخمية التي قد تنشأ نتيجة التسرب النقدي لتلك الكمية المصدرة من النقود إلى خارج الجهاز المصرفي الرسمي، بالإضافة إلى استغلال تلك النقود في مشاريع ليس لها مقابل حقيقي (لا تساهم في زيادة الإنتاج الوطني).

الجدول رقم01: تطور معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2006

السنوات	معدل نمو الكتلة النقدية %	معــدل النمو الاقتصادي %
1990	13.94	0,8
1991	21.30	- 1,2
1992	23.95	1,8
1993	21.53	- 2,1
1994	15.42	- 0,9
1995	10.48	3,8
1996	14.43	4,1
1997	18.49	1,1
1998	47.21	5,1
1999	12.11	4
2000	13.17	3,2
2001	22.22	2,6
2002	17.39	4
2003	15.55	6,8
2004	11.31	4,5
2005	10.82	4,4
2006	12.70	1,8

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS لسنة 2005- 2006.

الخاتمة

في الأخير نختم مقالنا أنّ للسياسة النقدية تأثير على نمو الاقتصاد في الجزائر ويظهر ذلك من خلال أداء الاقتصاد الوطني نتيجة تغيير التوجه الاقتصادي من اقتصاد موجه مركزي معتمد على التخطيط تحت رعاية تامة من قبل القطاع العام نحو تبنّي نظام اقتصاد السوق الذي نادى بضرورة تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية بفتح المجال أمام الخوصصة والاستثمار الأجنبي في ظل سيادة

[1] عبد القادر دربال وحاكمي بوحفص، أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي- حالة الجزائر، ص334 - 338.

قانون السوق وفقا لقوى العرض والطلب كأحد دعامات هذا النظام الجديد بالنسبة للسلطات الجزائرية، التي اتخذت خطوة التغيير والتعديل والإصلاح بمشاركة أطراف أجنبية ممثل في صندوق النقد الدولي ولكن ذلك اقتضى العديد من الإجراءات النقدية والمالية على غرار تخفيض قيمة العملة ورفع الدعم على الأسعار وغيرها من الشروط.

ويبقى دور السلطات العامة في رسم سياسة اقتصادية بمختلف وسائلها وأدواتها التي تهدف إلى ضمان الاستقرار النقدي وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية ومنه الوصول إلى تسجيل معدلات نمو اقتصادية موجبة نوعا ما. ولكن يبقى أمام السلطات النقدية الشغل الشاغل كيف يمكنها رسم إستراتيجية نقدية تضمن تقليص الفجوة والفارق بين حجم وكمية النقود المصدرة والمتداولة ومستوى النمو الاقتصادي الحقيقي.

قائمة المراجع:

1. عبد القادر دربال وحاكمي بوحفص، أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

2.ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار الزهران، عمان.

3.بقبق ليلى أسمهان، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية، جامعة ورقلة، الجزائر.

4.علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر، مجلة الرؤى الاقتصادية ديسمبر 2014، جامعة سوق اهراس،2013.

5.عبد اللطيف بن اشنهو، تجربة التنمية والتخطيط في الجزائر في الفترة ما بين 1962- 1988.

6.بنك الجزائر، التقارير السنوية، من2006 إلى2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

7.المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية، 1998.

8.الديوان الوطني للإحصائيات ONS لسنة 2005-2006.

9.مبارك بوعرشة، السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية، مجلة العلوم الإنسانية، قسنطينة، العدد الثاني(02)، 1999، ص82.